الفلسطيني وتغيير قواعد الاشتباك

نواف التميمي

كما فشلت القبّة الحديدية الإسرائيلية في صدّ مئات الصواريخ الفلسطينية، فشلت قبّة الهاسابرا الصهيونية في صدّ الأصوات التي تفوقت في نقل الرواية الفلسطينية إلى العالم. علت أصوات الشقيقين منى ومحمد الكرد، وبدور حسن من القدس، ونادين عبد اللطيف من غزّة، ومريم البرغوثي من رام الله، ونورا عريقات وسميّة عواد وأماني الخطاطبة في الولايات المتحدة، وتامر نفار من اللد، وغيرهم من الشباب الفلسطيني، فوق أصوات ماكينات الدعاية الصهيونية. استطاع جيل فلسطين الجديد حمل المعاناة الفلسطينية من القدس وغزّة واللد وجنين إلى العالم بلغة إنكليزية بليغة، ومنطقٍ لا تنقصه شجاعة الحجّة وقوة المنطق.

في حوار بسيط عفوي مع مستوطن إسرائيلي، فضحت منى الكرد بشاعة شارلوك قادم من خلف البحار يريد الاستيلاء على منزل عائلتها، ويجاهر بالقول «إذا لم أسرقه أنا سيسرقه شخص آخر». وعلى جبهةٍ إعلاميةٍ أخرى، تُصر بدور حسن على تصحيح المفاهيم، وتؤكّد لمحاورتها الأميركية أن حيفا مدينة فلسطينية، بينما تجتهد مريم البرغوثي لتغيير المفاهيم المغلوطة عن الفلسطينيين في الداخل، وترفض وصفهم «عرب إسرائيل»، قائلة لمخاطبها الأميركي: «إنهم فلسطينيون، وهناك محاولات لسلب هويتهم الفلسطينية منهم، فعلى الأقل يمكننا احترام هذه الهوية، وأن نسميهم فلسطينيين وليس عرب إسرائيل».

شباب فلسطيني، منهم الإعلامي والناشط و«اليوتيوبر» والكوميدي، استنفروا على جبهات الإعلام الرقمي ومنصّات التواصل الاجتماعي، لتقديم الرواية الفلسطينية بعد غيابها عقودا هيمنت فيها آلة الدعاية الإسرائيلية على القلوب والعقول عبر العالم. حضر الصوت الفلسطيني في كلمات عارضة الأزياء الأميركية العالمية، ذات الأصول الفلسطينية، بيلا حديد، وشقيقتها جيجي، التي شاركت نحو 63 مليون من متابعيها على منصّة «إنستغرام» مجموعة من الصور، إحداها صورة لابنة عمّها المحامية لينا حديد، وتُظهر لحظة مغادرة الفلسطينيين بلدهم، حيث كتبت فيها معلقة: «أكثر من مليون فلسطيني يغادرون أراضيهم لمناسبة ذكرى النكبة لعامها الـ71». ونشرت بيلا لنحو 27 مليون من متابعيها صورها في مظاهرةٍ، وهي تزين رأسها بالكوفية الفلسطينية، بينما ترفع بيدها عالياً العلم الفلسطيني، وأرفقت المنشور بتعليق قصير، كتبت فيه: «هذا ما يشعر به قلبي .. أن أكون وسط هذا العدد الكبير من الفلسطينيين الجميلين، الأذكياء، المحترمين، المحبّين، اللطفاء، والكرام في مكان واحد، إنه شعور كامل .. نحن سلالة نادرة.. الحرية لفلسطين».

تفوّق جيل «الديجيتال» في معركة حشد الرأي العام ودحض المزاعم الإسرائيلية وإعلاء صوت الحق الفلسطيني. نجح جيل «التيك توك» و«إنستغرام» في إطلاق رشقاتٍ بعيدة المدى، تعرّي وجه المحتل البشع، وتؤجّج غضب العالم ضد الاحتلال وسياسات الفصل العنصري والتطهير العرقي الاستيطاني. ساعد زخم الأصوات الفلسطينية وانتشار الميمات ومقاطع الفيديو التي انطلقت، في البداية، من حسابات فلسطينية وعربية، دعمت انتشارها على الصفحات الغربية، خصوصا صفحات وسائل الإعلام العالمية عبر التعليقات، في ارتفاع أعداد الأصوات الغربية المتبنية للخطاب الفلسطيني، خصوصا مع نشاط المستخدمين العرب للشبكات الاجتماعية في جمع وثائق تُثبت التاريخ الحقيقي لفلسطين، وتكشف ممارسات الاحتلال فيها منذ ما قبل النكبة.

نجح شباب «الديجتال» المنفتح على العالم، المتسلح بمهاراته التقنية واللغوية ومنطقه الإنساني، في ربط النضال الفلسطيني بالحركات الشعبية لحقوق الأقليات، مثل «حياة السود مهمة» (BLM)، ونجح في استقطاب نجوم العالم الذين رفعوا أصواتهم ليرووا للملايين من متابعيهم قصّة فلسطين المغتصبة، منذ نكبة العام 1948، وصولاً إلى مجزرة التطهير العرقي في الشيخ جرّاح وسلوان وبطن الهوى.

الملف السوري والقمم الروسية ـ الأميركية

حسين عبد العزيز

لم يجر لقاء بين الرئيس الروسي بوتين والرئيسين الأميركيين السابقين، أوباما وترامب، إلا وكانت نتائجه سيئة على الثورة السورية... بعد سبعة عشر يوما من لقاء بوتين . أوباما في الخامس من سبتمبر/ أيلول عام 2016، شنت قوات النظام السوري بدعم جوي مكثف من المقاتلات الروسية أعنف هجوم على شرق حلب ضمن خطة لاستعادة السيطرة على المدينة. واستمرت العملية العسكرية للنظام حتى إعلان الهدنة مع الثوار في 13 ديسمبر/ كانون الأول، وإخلاء الأحياء المحاصرة في شرق حلب من المدنيين والمسلحين. وفي الثامن من يوليو/ تموز 2017، التقى بوتين بالرئيس ترامب، على هامش قمة العشرين في هامبورغ الألمانية، وكان من نتائجها موافقة واشنطن على المقاربة الروسية للجنوب السوري، وضرورة أن يكون جزءا من منطقة خفض التوتر، تمهيدا لعودة النظام السوري إليه. وقد ترتب على هذا التفاهم وقف الإدارة الأميركية في العشرين من يوليو/ تموز للبرنامج السري الذي كانت تديره وكالة الاستخبارات الأميركية، بمشاركة دول عربية وغربية في الأردن، لدعم «الجيش السوري الحر»، في خطوةٍ اعتبرت تحولا مهما لجهة وقف الدعم الأميركي لفصائل المعارضة في الجنوب.

وفي العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، عقد الرئيسان اجتماعا على هامش قمة آسيا . المحيط الهادئ في دانانغ بالعاصمة الفيتنامية هانوي، توصلا فيه إلى بيان مشترك حول الأزمة في سورية، أعدّه الخبراء الروس والأميركيون، وأقرّه وزيرا خارجية البلدين، لافروف وتيلرسون، ينص على أنه لا حل عسكريا للأزمة. وكان البيان مهما لكل من موسكو وواشنطن، فقد قرأته الأخيرة أنه حتى لو حسم الأسد النزاع العسكري، فذلك لن يكون كافيا لإنهاء الأزمة، فيما قرأته موسكو قراءة براغماتية، مفادها بأن لا تهديدا عسكريا غربيا وإقليميا لنظام الأسد. وقبل قمة الرئيسين في هلسنكي في 16 يوليو/ تموز 2018، بدأت قوات النظام السوري بدعم روسي معركة جنوب سورية في 18 يونيو/ حزيران بضوء أخضر أميركي، وانتهت المعركة في 31 يوليو/ تموز، سيطر خلالها النظام على جنوب سورية. وجرى في القمة التفاهم على مرحلة ما بعد معركة الجنوب، وخصوصا الوجود الإيراني، وخرجت القمة بتفاهماتٍ على إبعاد القوات الإيرانية والقوات التابعة لها، مع عودة القوات الأممية (أندوف) إلى العمل.

وجاءت القمة بين الرئيسين بوتين وبايدن، في جنيف أول من أمس الأربعاء، 16 يونيو/ حزيران الحالي، في سياق سياسي وعسكري يختلف تماماً عن الذي جرت فيه اللقاءات السابقة بين بوتين وكل من أوباما وترامب، فلا معارك عسكرية على الأرض السورية، ولا عملية سياسية فاعلة في أروقة الأمم المتحدة، ولا استراتيجية أميركية واضحة حيال الوضع السوري. اختزلت الأزمة السورية في القمة بالبعد الإنسان، مع ما يعني ذلك من أن الملف السوري لم يعد يحظى بأولوية لدى إدارة بايدن أولا، ولن يشهد تطوراتٍ دراماتيكية ثانيا، بحيث يبقى السكون الاستراتيجي قائما.

لم تعد السياسة الأميركية هجومية بقدر ما أصبحت دفاعية، هدفها الحفاظ على الوضع الراهن عبر تثبيت مواقع القوى لكل الأطراف: ثمّة وجود عسكري أميركي في الشرق السوري، كفيل بجعل واشنطن وحليفها «قوات سوريا الديمقراطية» أداة تعطيل في مواجهة محاولات النظام وروسيا استعادة الهيمنة على الثروات الباطنية، وثمّة عقوبات أميركية تحول دون استعادة النظام عافيته الاقتصادية. وعلى المستوى السياسي، التراخي الأميركي واضح، لجهة عدم معارضة إعادة إشراك النظام في المؤسسات الدولية (منظمة الصحة العالمية، لجنة تصفية الاستعمار)، ولجهة الانفتاح السياسي الإقليمي على دمشق، ولجهة انعدام الضغوط لدفع عمل اللجنة الدستورية قدما إلى الأمام.

بعبارة أخرى، بعد الانفتاح العربي على إسرائيل، والانهيار الاستراتيجي للعراق وسورية وليبيا واليمن، أصبحت الأولوية الأميركية منع حدوث أزماتٍ إنسانيةٍ كبرى، تستتبعها تدخلات سياسية أو عسكرية. ولهذا، لا تهتم إدارة بايدن، في هذه المرحلة، بإنشاء مقاربة جديدة حيال سورية، فهي لم تعين مبعوثا دائما للملف السوري الذي وضع مع ملفات أخرى في عهدة منسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بريت ماكغورك.

(كاتب وإعلامي سوري)

عندما يضرب الفلسطينيون دبلوماسية إسرائيل الرقمية

لندا شلش

يمثل التأييد العالمي، غير المسبوق، الذي حظيت به القضية الفلسطينية، خلال الأحداث في فلسطين أخيراً، تحولاً استراتيجياً، لا يمكن الاستهانة به، في توجّهات الرأي العام العالمي نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد شكلت الأحداث في حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلة وقطاع غزة نقطة تحول في الطريقة التي ينظر فيها الرأي العام العالمي إلى الصراع، وأعادت الأخير إلى مفرداته الأساسية، إذ لم يعد يُنظر إلى الصراع على أنه نزاع بين طرفين غير متكافئين في القوة فقط، بل على أنه قضية حرية وعدالة للفلسطينيين واحتلال وتمييز عنصري إسرائيلي ضدهم.

وتتمثل أبرز معالم هذا التحول العالمي بمواقف رسمية صدرت عن مسؤولين سياسيين عديدين في العالم الغربي، بمن فيهم أعضاء في أحزاب ذات ثقل سياسي، كما هو الحال مع الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي وحزب العمال البريطاني، حيث نادى أعضاء من الطرفين بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحرية فلسطين، مستخدمين مصطلحات تصف لأول مرة الاحتلال على حقيقته، مثل الفصل العنصري والتطهير العرقي وغيرهما.

لم يكن المزاج الشعبي بعيداً عن هذا التغير في المواقف، حيث اجتاحت التظاهرات الضخمة عشرات من عواصم العالم، دعماً للفلسطينيين، وتنديداً بالسياسات الإسرائيلية ضدهم. وما زالت بعض من مدن العالم وعواصمه، مثل لندن، تشهد مظاهراتٍ منددة بتلك السياسات، وتطالب بفرض العقوبات على دولة الاحتلال. كذلك انضمت كوكبة من المشاهير والمؤثرين في العالم إلى هذا التغير في المواقف، تمثل ذلك بدعم عشرات من المشاهير والنجوم للفلسطينيين عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنهم من شارك فعلياً في المسيرات التضامنية مع الفلسطينيين.

يعود الفضل في هذا التحول الاستثنائي في مواقف الرأي العام الغربي إلى جهود الفلسطينيين والداعمين لهم عبر منصّات التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ اجتاح عشرات من النشطاء والصحافيين الفلسطينيين والداعمين العرب والأجانب مواقع التواصل المختلفة، لنشر الرواية الحقيقية للأحداث على أرض الواقع لحظة بلحظة، وفضح السياسات الإسرائيلية على الأرض، سواء في مدينة القدس أو قطاع غزة، مخترقين بذلك جدران الصمت التي كانت، حتى وقت قريب، تمارسه القنوات الإعلامية الغربية التقليدية. وهكذا كان في وسع العالم بأسره متابعة مجريات الأحداث مباشرة من دون تضليل أو المرور عبر حارس البوابة كما دأب الإعلام الغربي التقليدي على فعله، انحيازاً لإسرائيل، ورضوخاً لضغوط اللوبيات الصهيونية في العالم الغربي.

ويبدو أن الرأي العام الغربي، على وجه الخصوص، وصل إلى قناعة بانحياز إعلامه التقليدي لإسرائيل، فلجأ إلى منصّات الإعلام الرقمي لتلقي الأخبار والأحداث أولاً بأول. وهكذا، تمكّن ملايين من الناس من مشاهدة ما يجري في حيّ الشيخ جرّاح المهدد بالتطهير العرقي، من عمليات تهويد واعتقال واعتداء وحشي على سكان الحيّ والمتضامنين معهم.

يُضاف إلى ما سبق، ذكاء النشطاء الفلسطينيين هذه المرّة في توظيف أصوات الأطفال والشباب والنساء باللغة الإنكليزية، للتعبير عن مجريات الأحداث، خصوصاً ممن كانوا هدفاً مباشراً للاعتداءات الإسرائيلية، سواء في القدس أو قطاع غزة خلال العدون الإسرائيلي أخيراً عليه.

المثير للسخرية أن الإعلام الرقمي الذي توظفه تل أبيب، منذ نحو عقد، لتلميع صورة الاحتلال في أذهان الرأي العام العربي والدولي، هو ذاته الذي انقلب على دبلوماسيتها الرقمية أخيراً. فالنجاح الفلسطيني في إعادة توجيه

تحول استثنائي في مواقف الرأي العام الغربي يعود إلى جهود الفلسطينيين والداعمين لهم عبر منصّات التواصل الاجتماعي

الرأي العام الغربي نحو قضيتهم وجّه ضربة إلى مشروع كبير كانت تعمل عليه تل أبيب منذ نحو عقدين، عبر دبلوماسيتها الرقمية، خصوصاً في المنطقة العربية، يتمثل بالحصول على قبول عربي رسمي وشعبي، بدا وكأنه بدأ يتحقق في اتفاقيات تطبيعية مع دول في الخليج العربي، واختراق ثقافي لشبابها، لكن ما حصل هو العكس تماماً؛ فبينما صمتت أصوات المطبّعين إزاء الاعتداءات الإسرائيلية وجرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين، أخيراً، إما شعوراً بالخزي أو الإحراج من هذه الاعتداءات على المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح، ومن ثم على المدنيين والأطفال في قطاع غزة، حظي الفلسطينيون بطوفان من الدعم العالمي معهم.

ما سبق يعني أن الفلسطينيين نجحوا في التأثير سلباً بجهود الدبلوماسية الإسرائيلية ورواياتها التضليلية للرأي العام خلال العقد الماضي. إذ لم تترك إسرائيل جهداً إلا كرسته في السنوات الأخيرة لتحسين صورتها عربياً وعالمياً، بعد أن تعرّضت لانتقاداتٍ دوليةٍ كثيرة، خصوصاً على خلفية حروبها العسكرية ضد قطاع غزة، فاستثمرت لأجل ذلك في الدبلوماسية الرقمية، حتى تسلقت أولى درجاتها على مستوى العالم. وقد حاولت تل أبيب، عبر هذه الدبلوماسية، ارتداء ثوب الدولة الديمقراطية والمحبّة للسلام، لكنّ الهبّة الشعبية الفلسطينية التي انطلقت من القدس في منتصف إبريل/ نيسان الماضي، وما زالت مستمرة، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وغيره من الاعتداءات في الضفة الغربية، ساهمت في زعزعة هذه الجهود والتأثير فيها. وفي هذا المقام، لا بد من تأكيد أهمية استغلال الفلسطينيين، على المستويات الرسمية والشعبية كافة هذا الحدث المهم، وترجمة التحول في مواقف الرأي العام العالمي وسلوكه إلى موقف رسمي فاعل ومساند للفلسطينيين باستمرار. وتقع على عاتق السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية في العواصم الغربية مسؤولية تعزيز هذا الدعم الشعبي، ليضغط بدوره على المنظومة الرسمية الدولية لتبنّي مواقف فاعلة نحو الفلسطينيين، فالتجارب التاريخية تُفيد بأن الرأي العام العالمي لا يتأثر إلا على وقع أحداث كبيرة، فيتحرّك لفترة مؤقتة تنتهي بزوال الحدث. وعلى الرغم من أن هذا الحراك يمثل قيمة إنسانية ومعنوية، لا يمكن الاستهانة بها، لأنها قد تؤدّي، في بعض الحالات، إلى تشكيل لوبيات ضغط على صناع القرار السياسي، لكنها تبقى في إطار الدعم الإنساني الموسمي العابر. لذلك لا يمكننا التعويل على حراك الرأي العام الغربي، من دون أن ينفذ الفلسطينيون والداعمون لهم استراتيجيات تحافظ على يقظة الضمير العالمي، وحسّه التضامني مع الفلسطينيين، ولا سيما أنّ إسرائيل نجحت، سنوات طويلة، في كسب الإعلام الغربي لجانبها، وهو ما ترك أثراً على سردية القضية الفلسطينية، وأفقد الفلسطينيين التضامن الدولي معهم.

(كاتبة فلسطينية)

أميركا «العائدة» ولكن إلى عالم جديد

أسامة أبو ارشيد

حرص الرئيس الأميركي جو بايدن، في جولته الخارجية الأولى التي حملته إلى أوروبا، على التأكيد، مرة تلو الأخرى، على أن «أميركا عادت إلى الطاولة». طبعاً، لا يخفى قصده هنا، فهو يعتبر، مصيباً، أن الولايات المتحدة تخلت عن دورها القيادي عالمياً خلال السنوات الأربع لسلفه دونالد ترامب. كان بايدن قد ورث تراجعاً أميركياً على الصعيد الخارجي، وضعفاً في مصداقية بلاده بين حلفائها، وتقهقر هيبتها بين خصومها.

ومن ثمّ فإن إدارته جاءت تروم إعادة ترميم المكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة، واستعادة مصداقيتها ونفوذها العالمي، بحيث يحترمها حلفاؤها من جديد، ويحسب خصومها حساباً لها. ومعلومٌ أن مقاربة إدارة ترامب للسياسة الخارجية، والتي كانت مستوحاة من شعاره الانتخابي «أميركا أولاً»، اتسمت بالفوضوية وعدم التماسك وغياب الانسجام، وأدّت إلى تعزيز النزعة الانعزالية الأميركية دولياً، وإلى إيجاد فراغاتٍ في ساحات خارجية كثيرة، سعت قوى دولية، وتحديداً روسيا والصين، إلى تعبئتها.

شهدت حقبة ترامب توتراتٍ مع الحلفاء، ككندا والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). ولذلك كان بايدن واضحاً، حتى قبل أن يُنتخب رئيساً، في أن استعادة تلك العلاقات ستكون الأولوية الأولى لإدارته في السياسة الخارجية. منطق بايدن، كان ولا زال، أن الولايات المتحدة غير قادرة وحدها على احتواء التهديدين الصيني والروسي، اقتصادياً وعسكرياً. قبل بدء رحلته الأوروبية، كتب في مقال له في صحيفة واشنطن بوست: «يجب أن تقود الولايات المتحدة العالم من موقع قوة»، بما في ذلك مواجهة «الأنشطة الضارّة لحكومتي الصين وروسيا».

ولا تخفي واشنطن تصنيفها الصين، تحديداً، أنها التحدّي الجيوسياسي الأبرز الذي تواجهه. وحسب وثيقة «التوجيهات الاستراتيجية المؤقتة»، الصادرة عن البيت الأبيض في شهر مارس/ آذار الماضي، تمثل الصين «المنافس الوحيد المحتمل القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، لتشكيل تحدٍّ مستدام لتحقيق الاستقرار، ونظام دولي مفتوح». من هنا، يمكن أن نفهم إصرار إدارة بايدن على قمة السبع الكبار التي عقدت في بريطانيا، وقمة «الناتو» التي عقدت في بروكسل، أن تضعا التصدّي لروسيا التي تتهمها واشنطن بمحاولة تغيير قواعد العمل الدولي، والصين، الصاعدة بقوة قطبا موازيا للولايات المتحدة، على رأس أولوياتهما، وهذا ما كان.

كثيرة هي الاتهامات التي ساقتها القمتان بحقّ روسيا والصين، وأغلبها صحيحة، وإن لم يعن ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها بريئون من الإفساد والتحيز والعدوان. دعا البيان الختامي لقمة مجموعة السبع روسيا إلى «وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار»، بما في ذلك التدخلات الخارجية، كما في أوروبا الشرقية وسورية وليبيا، ودعاها إلى احترام حقوق الإنسان. كما طالب البيان الصين بـ«احترام حقوق الإنسان» في إقليم شينجيانغ، الواقع شمال غرب البلاد، ويضم أقلية الإيغور المسلمة، وأقلياتٍ مسلمة أخرى، وكذلك باحترام اتفاق الحكم الذاتي في هونغ كونغ الذي كانت بكين قد وقعته مع بريطانيا عام 1997. وتبنّت مجموعة السبع خطة إنفاق لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وذلك في رد فعل على مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، بهدف دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية. أما بيان «الناتو» فقد ركز على ضرورة مواجهة التحدّيات التي تفرضها روسيا والصين، بوصفهما نظامين شموليين، وهو ما يستوجب تكاتف الولايات المتحدة وأوروبا.

وحسب الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، فإن الصين توسع ترسانتها النووية بشكل سريع مع رؤوس نووية متطورة، وهي تقترب من الحلف في المجال السيبراني، وتتوسّع في أفريقيا والمحيط المتجمّد الشمالي، مشدّدا على أن توسع نفوذ الصين يمثل تهديداً لأمن الحلف.

ما سبق يجسّد الرؤى التي كان قد طرحها بايدن مرشّحاً، وتحديداً في ورقةٍ موسعةٍ نشرها في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية في عدد شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان 2020، تحت عنوان: «لماذا يجب أن تقود أميركا مرة أخرى: إنقاذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد ترامب». انطلق بايدن، في تلك الورقة، من تأسيس فلسفي، مفاده أن «العالم لا ينظم نفسه»، وبالتالي لا بدّ له من قيادة للتعامل مع التحدّيات التي تواجهه. وحسب بايدن، الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تملك الإمكانات العسكرية والاقتصادية والقيمية، فضلاً عن القدرة على حشد العالم الحر، للقيام بذلك. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد أولاً من أن تستعيد الولايات المتحدة مصداقيتها ونفوذها، وأن يثق العالم بكلمة الرئيس الأميركي ويحترمها.

ولا يتردّد بايدن في تلك الورقة في تقديم الصين أنها المعضلة الاستراتيجية الأبرز لأي إدارة أميركية، على أساس أنها هي المنافس الجيوسياسي للولايات المتحدة اقتصادياً وتكنولوجياً، وهي تهدّد السيطرة الأميركية عالمياً، وتعزّز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، وتستمر في بناء قوتها العسكرية، وتمد نفوذها في شرق آسيا وفي مناطق أخرى كثيرة. وتقوم مقاربة بايدن على أن الولايات المتحدة بمفردها تمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعندما تتحد القوة الاقتصادية الأميركية مع القوة الاقتصادية للديمقراطيات الغربية والآسيوية الأخرى، كاليابان وكوريا الجنوبية، فإن الصين لن يكون في مقدورها تجاهل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي. أما بالنسبة لروسيا، فإن بايدن لطالما أكّد أنه سيتخذ موقفا أكثر تشدّداً معها من ترامب الذي شكّك في المعلومات الاستخباراتية الأميركية عن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية عام 2016، ومزاعم شنّها هجمات سيبرانية على البنى التحتية الأميركية. ويشدّد بايدن على ضرورة «فرض تكاليف حقيقية على روسيا بسبب انتهاكاتها المعايير الدولية، ودعم المجتمع المدني الروسي، الذي وقف بشجاعة مرارًا وتكرارًا ضد نظام الرئيس فلاديمير بوتين الاستبدادي الفاسد». كما يرى أن تعزيز القدرات العسكرية لحلف الناتو سيكون أمراً ضرورياً لمواجهة «العدوان الروسي».

في لقاء القمة الذي جمع، يوم الأربعاء الماضي، بايدن ببوتين، في جنيف، كان واضحاً التوتر بين الطرفين، إلى حد إصرار الطرف الأميركي على أن لا يعقدا مؤتمراً صحافياً مشتركاً، بهدف حرمان بوتين من كسب «شرعية دولية». اللافت، أنه لما سُئل بايدن بعد لقاء القمة عما إذا كانت الولايات المتحدة وروسيا قد دخلتا حقبة «حرب باردة» جديدة، أجاب إن آخر شيء يريده بوتين هو ذلك. أما السبب، حسب بايدن، فهو أن لروسيا حدوداً مشتركة مع الصين تمتد آلاف الأميال.

وفي حين تسعى الصين أن تكون أكبر اقتصاد عالمي، وأن يكون لديها أقوى جيش، فإن هذا يجعل من روسيا مجرّد شريك صغير وتابع، ذلك أن اقتصادها صغير جداً، ولا يدخل في أول عشرة اقتصادات عالمية، ومن ثمَّ ليس من مصلحة لروسيا خوض حرب باردة مع الولايات المتحدة.

باختصار، قد تكون أميركا «عادت» فعلاً إلى المزاحمة على القيادة الدولية عبر تحشيد حلفائها، ولكن العالم تغير عمّا كان عليه قبل أكثر من أربع سنوات، عندما كان بايدن نائب رئيس في إدارة باراك أوباما. تتقارب الصين وروسيا اليوم لتنسيق جهودهما في التصدّي لمحاولات الولايات المتحدة احتواءهما، لكنهما، في الوقت نفسه، لا تثقان ببعضهما ببعض، وهما حذرتان في مدى ذلك التحالف، خصوصاً موسكو التي تخشى أن تصبح مجرّد شريك صغير، أو حتى تابع لبكين. إنه صراع على ترسيم خرائط القوى العالمية الجديدة، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بيقين بمخرجاته.

قد تكون أميركا «عادت» فعلاً إلى المزاحمة على القيادة الدولية عبر تحشيد حلفائها، ولكن العالم تغير عمّا كان عليه قبل أكثر من أربع سنوات

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كاريكاتير **عماد حجاج**

رونالدو وبوغبا بين الرياضة والأخلاق

عمر المرابط

تزامن بدء بطولة أمم أوروبا لكرة القدم مع حدثين بسيطين، لم يكن لأي أحد أن يعيرهما أي اهتمام، لولا أن من قام بهما من القامات الرياضية الكبرى والمشاهير، المهاجم البرتغالي المتألق كريستيانو رونالدو، نجم منتخب بلاده وصاحب الكرة الذهبية عدة سنوات، ثم بطل كأس العالم في كرة القدم ووسط الميدان الفرنسي، بول بوغبا. كلا الرياضيين الكبيرين أزاحا مشروبين من أمامهما خلال ندوتيهما الصحافية. أزاح الأول قنينتين لمشروب كوكا كولا الغازي، رافعا يده قائلا إنه يفضل شرب الماء الطبيعي. وأزاح الثاني قنينة جعة (بيرة) من على طاولته، بعد أن لاحظ وجودها، وأخفاها تحت مقعده، من دون أن يقول أي شيء، فالفعل أبلغ من القول.

علاوة على المواقع الإخبارية والصحف العالمية التي خصّصت حيزا مهما لما وقع، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي للتعليق على الحدثين، وتداعياتهما على الشركتين، وهما من الداعمين الرسميين للبطولة، خصوصا أن خطوة رونالدو تبعها انخفاض في الساعات التالية في بورصة نيويورك بنسبة 1,6%، وتكبّدت شركة كوكا كولا حوالي أربعة مليارات دولار، جرّاء انخفاض أسهمها، حيث انخفض سعر السهم من 56,18 دولارا إلى 55,24 دولارا، ما أدى إلى نزول رأس مالها من 242 مليار دولار إلى 238 مليارا.

وإذا كان من الصعب الربط المباشر بين السبب والأثر، بين الواقعة والانخفاض الذي لا يعتبر استثنائيا، فقد سبق وانخفض السهم نفسه بين 4 و9 يونيو/ حزيران الحالي، على سبيل المثال، بحوالي دولار واحد للسهم، إلا أن للواقعة أهميتها الإعلامية، وللنازلة أثر متوقع على مبيعات الشركة، فهو إشهار مضادٌ ضد هذا المشروب والمشروبات الغازية على العموم، ودعاية سيئة كانت الشركة في غنىً عنها، فمن الصعب جبْر الصورة التي تكسر، خصوصا عندما تكون بمثل هذه العفوية والتلقائية. وإذا كانت إزاحة رونالدو المشروب الغازي تعود إلى انضباطه الغذائي المعلوم، حيث دعا غير مرة إلى عدم استهلاك المواد السكرية أو الدهنية، وصرّح بأنه، أحيانا، يكون قاسيا مع أطفاله، حين يراهم يشربون المشروبات الغازية، أو يأكلون رقائق البطاطس المقلية، فإن دافع بول بوغبا إلى إزاحة قنينة الجعة، ولو أنها من دون كحول، ديني محض، فالدعاية للشركة الهولندية المعروفة بتوزيعها الخمور والجعة لا يليق أن يصدر من مسلم ملتزم بدينه، كما حال بول بوغبا، ومن ثمّة جاء تصرّفه كذلك بتلقائية وعفوية ظاهرة. وهو تربّى في ضاحية باريس الشرقية، والده مسيحي وأمه مسلمة، أصلهما من غانا. دخل الإسلام سنة 2019، حيث صرح آنذاك لصحيفة التايمز البريطانية «الإسلام كل شيء بالنسبة لي. جعلني ممتنا لكل ما حدث في حياتي، وجعلني مطمئنا، ما أحدث تغييرا جيدا في حياتي، لأنني لم أولد مسلما، على الرغم من أن أمي كانت مسلمة. الإسلام ليس الصورة التي يراها الجميع وما نسمعه في وسائل الإعلام عن الإرهاب. إنه حقا شيء آخر، شيء جد جميل». ما أجمل ما قال وما صرح به، وودِدنا أن ينتفض أمثاله من النجوم العرب والمسلمين للدفاع عن قضاياهم كذلك، في وقت أصبحت القضايا العربية والإسلامية محل تهجّم وهجوم يومي في وسائل الإعلام الغربية.

منذ بزوغ الثورة الرقمية التي نعيشها منذ سنوات، ومع تصدّر وسائل التواصل الاجتماعي، تحولت ساحة مفتوحة للتعبير عن الرأي العام العالمي، وأصبحت ميدانا للتنافس التجاري بين كبريات الشركات في رؤية تواصلية شاملة كاملة على كل المستويات، أو ما تسمى تقنية التواصل 360 درجة. وغدا للمؤثرين دور فعال كبير في الدعاية التجارية، وفي الخطاب الإعلامي الموجه، بما لديهم من تأثير على سلوكيات متابعيهم والمعجبين بهم. ويكفي أن نذكر أن عدد معجبي رونالدو على «إنستغرام» زهاء 300 مليون شخص، وبوغبا حوالي 45 مليون شخص، لنعرف مدى التأثير الذي يمكن أن يقوم به شخصان فقط من خلال واقعة قد تظهر بسيطة في شكلها، لكنها عميقة في رسالتها الأخلاقية والتربوية.

مع تصدّر وسائل التواصل الاجتماعي، تحولت ساحة مفتوحة للتعبير عن الرأي العام العالمي

لا يُطلب من كل المشاهير أن يكونوا قدوة في الأخلاق والسلوك، وأغلبهم شديد البعد عنها. ولكن عندما يقوم أحدهم بدور ما في أي مجال، يحسن التنويه بمجهوده مهما كان بسيطا، لما له من تأثير كبير وأثر عظيم. وهنا وعلى سبيل المثال، يُذكر إلغاء نجم الكرة الفرنسي، غريزمان، شراكته مع شركة هواوي الصينية، دعما لشعب الإيغور المسلم. كما يجدر الحديث عن الدعم الذي أعرب عنه مشاهير وشخصيات دولية عديدة للفلسطينيين عند العدوان الصهيوني أخيرا على قطاع غزة، ما أحدث تحوّلاً ملاحظا في التوجه العام للرأي العام الغربي لصالح القضية الفلسطينية. هي، إذن، بادرات بسيطة حسنة، ولفتات طيبة نبيلة، لا تستلزم تخصيص وقت كبير، ولا تتطلب دفع الملايين، ولا تكلف صاحبها الكثير، لكنها، ونظرا إلى ما يعطى لها من اعتبار واهتمام من وسائل الإعلام والمتابعين والمعجبين، تعطي قيمة مضافة للقضية، وتجعلها محط الأنظار، وهذا قد يكفي.

(كاتب مغربي في باريس)

عالم بلا عرب

بشير البكر

قمم دولية تنتهي وأخرى تبدأ، ولا حضور للعرب وقضاياهم. ليس هناك أي موقف دولي وازن حيال ما يجري في فلسطين وسورية والعراق واليمن. ولا تفسير لذلك سوى أن العالم غير مكترثٍ بنا كليا، إما لأننا صرنا بلا وزن، أو أن المنطقة ما عادت على جدول أعمال الاهتمامات الدولية، وإلا كيف نفسّر غياب كل تمثيل عربي في قمة الدول السبع التي دامت ثلاثة أيام في جنوب بريطانيا، وحضرتها بصفة مراقب كل من الهند وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية، وأستراليا؟ ويبدو أن العالم العربي بأجمعه لا يعادل، في نظر الدول السبع، واحدة من الدول الأربع، مع أنه قوة اقتصادية مهمة ومساحة جغرافية شاسعة غنية وكتلة سكانية كبيرة، ولديه قضايا كثيرة تبحث عن حلول دولية. واللافت أن البيان الختامي للقمة لم يأت على ذكر المنطقة والنزاعات التي تشهدها. وركزت الدول صاحبة أكبر سبعة اقتصادات كونية، والتي تطلق على نفسها العالم الحر، على الصين وروسيا ووباء كورونا، ولم تتطرّق إلى الشرق الأوسط، ولو على سبيل مرور الكرام. وتلا هذه القمة انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 14 يونيو/ حزيران الحالي، والتي سبقتها تحضيراتٌ لعدة قمم ثنائية مع الرئيس الأميركي جو بايدن، واحدة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هامش القمة، والثانية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد يومين من القمة، وفي القمتين كانت القضايا العربية على جدول الأعمال، ولكن من دون حضور للعرب.

إزاء ذلك، هناك عدة أسئلة تطرح نفسها، في صدارتها سبب غياب دول عربية كبرى، مثل مصر والسعودية، عن اجتماع الدول السبع أسوة بالهند وجنوب أفريقيا، ثم ما هو المانع في عدم تنظيم قمة أميركية مع أي طرف عربي حتى الآن، وخصوصا مع الدول التي ترى نفسها حليفة للولايات المتحدة؟ وتزداد أهمية هذين السؤالين، بالنظر إلى أن هذه هي جولة الرئيس الأميركي الأولى عالميا، والتي لخصها بقوله «أميركا استعادت وجودها على الساحة الدولية».

إهمال العرب وقضاياهم في القمم الدولية فأل سيئ، وما يجري في فلسطين وسورية والعراق واليمن ولبنان يستدعي موقفا دوليا مختلفا عن الذي عاشته المنطقة مع إدارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب، ولا سيما أن واشنطن تتحمّل مسؤولية أخلاقية وسياسية عن الانهيار، ولولا سياساتها المنحازة ضد العرب لما وصل الموقف إلى ما هو عليه اليوم، فالرئيس ترامب هو الذي دعم، بكل قوة، سياسات رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو الاستيطانية، وسلفه أوباما هو من أطلق يدي روسيا وإيران في سورية والعراق واليمن، وعقد مع إيران صفقة الاتفاق النووي الذي تراجعت عنه إدارة ترامب. وتعمل إدارة بايدن الآن على هندسة اتفاق بديل بات وشيكا. وكانت هذه الإدارة قد اشترطت أن تكون للعرب كلمة في الاتفاق الجديد، ولكن جرى القفز على هذه النقطة، بسبب رفض طهران الجلوس مع الرياض على طاولة واحدة للتفاهم بصدد اتفاق أمني للخليج. وليس من الواضح أنه سيتم تدارك هذه المسألة لاحقا. وهناك مخاوف من ولادة اتفاق يكون العرب ضحيته، كما حصل في عام 2015، عندما تم تحرير مليارات الدولارات من الأموال الإيرانية المجمّدة بسبب العقوبات، والتي ذهب جزء منها للتخريب في سورية والعراق واليمن ولبنان.

كان العالم يحسب للعرب حسابا حين كانت لهم كلمة واحدة في وقتٍ كانت تنعقد فيه القمم العربية بانتظام مهما كانت الخلافات. أما وأن الحال العربي يشهد انقساما لم يسبق له مثيل، فإنه لا مكان للعرب في عالم الأقوياء الذي تحكمه المصالح، وما نشهده من تهميشٍ للعرب يتحملون هم قسطا من مسؤوليته، وخصوصا أولئك الذين خرجوا عن الإجماع العربي بخصوص القضايا الكبرى.

إيران: ماذا بعد «الانتخابات»؟

جمانة فرحات

لم يكن توصيف القيادي الإصلاحي الإيراني مصطفى تاج زادة، في مقابلته مع «العربي الجديد» قبل أيام، ما يجري في إيران «انقلابا انتخابيا» مبالغا فيه، فمنذ اقتراب موعد الاستحقاق كانت الأمور واضحة. هناك قرار واضح بطي صفحة كل ما له صلة بـ«الإصلاحيين» أو «المعتدلين»، على قاعدة أن المرحلة المقبلة هي للمحافظين حصراً، وليس مسموحاً حتى بمنافسة بين المحافظين، بل يجب وصول من اختاره المرشد حصراً. على هذا الأساس، كانت إقصاءات مجلس صيانة الدستور المرشحين أولى محطات غربلة الأسماء، وتمهيد الطريق للمرشّح الأوحد المطلوب فوزه إبراهيم رئيسي. المرحلة التالية تمثلت في المنافسة الصورية، والتي امتدّت حتى يوم الأربعاء، أي قبل يومين فقط من موعد الاستحقاق، فكرّت بعدها الضغوط وسبحة الانسحابات لتجعل فوز رئيسي بالمنصب محسوماً، حتى أنه عملياً أصبح، في نظر كثيرين، ما من داع لفتح صناديق الاقتراع، ما دامت النتائج قد حدّدت سلفاً. ولذلك جاءت الخطوةً الأهم من وجهة نظر النظام، عبر حديث المرشد علي خامنئي في اليوم نفسه، وقبل ساعات فقط من الصمت الانتخابي. حاول خامنئي استنهاض الإيرانيين على قاعدة أن المشاركة المحدودة في الاستحقاق «ستزيد من ضغوط الأعداء». يخشى النظام الإيراني من العزوف الانتخابي، بعد ما رافق الاستحقاق من مشهد تنافسي صوري، على الرغم من عدم اعترافه بذلك علانية. وهو بالتأكيد يدرك جيداً أن حديث خامنئي لن يغيّر شيئاً في قرار الإيرانيين الذين اختاروا مقاطعة التصويت، اعتراضاً على نهج النظام، لكن حديث المرشد، وبروباغندا التهويل بـ«الأعداء» التي استخدمها، سيكون لهما، بالتأكيد، مفعول ولو نسبي ضمن القاعدة الشعبية للنظام، التي قد «تتراخى» عن المشاركة، بعدما انتهت العملية الانتخابية قبل أن تبدأ لصالح مرشّح خامنئي.

بالنسبة للنظام الإيراني، يرتبط السؤال الأهم بما بعد انتهاء يوم الانتخابات. وما لم يقله المسؤولون علناً يردّدونه بالتأكيد في ما بينهم بشأن الخشية من ضعفٍ سيلازم ولاية رئيسي، إذا ما تدّنت نسبة التصويت مقارنة بالاستحقاقات الرئاسية السابقة. ويدرك هؤلاء أن التبعات لن تنعكس خارجياً فقط، بل ستظهر داخلياً أيضاً.

تخوض إيران مفاوضاتٍ جوهرية بشأن ملفها النووي، وقضايا أخرى مرتبطة به، في فيينا، والتي سيكون مصيرها رهنا بما يخطط له المحافظون للمرحلة المقبلة. وهو ما يفسّر إصرار النظام على إيصال رئيسي، دوناً عن غيره، إلى الرئاسة، لوضع حدٍّ لأي تمايز، ولو نسبي، بين ما يريده المرشد و«الميدان» من جهة وبين الحكومة والدبلوماسية الإيرانية من جهة ثانية، على غرار ما حدث إبّان ولاية حسن روحاني ووجود محمد جواد ظريف في وزارة الخارجية، لا سيما بعد تسريب حديثٍ للأخير عن دور قاسم سليماني وقادة الحرس في التحكّم بالمشهد السياسي الإيراني. وإذا كان يصعب التكهن على نحو حاسم بشأن فرص التوصل إلى اتفاق من عدمه في عهد رئيسي، فإن ما هو حتمي أن المسؤولين الإيرانيين يدركونً جيداً أن التحدّي الداخلي سيبرز بقوة إذا ما تعثر إحياء الاتفاق، وتالياً رفع العقوبات. ومنذ احتجاجات الحركة الخضراء عقب الانتخابات الرئاسية في إيران عام 2009، يتعاطى النظام مع أي بوادر استياء أو اعتراض شعبي أنها مؤشّرات تنذر بتفجر غضب الشارع مجدّداً. ويعي جيداً أن كل ما لجأ إليه، أكثر من عقد، من إجراءات قمعية، بما في ذلك الاستمرار في وضع قادة الحركة الاحتجاجية تحت الإقامة الجبرية والاعتقالات والملاحقات والقبضة الحديدية، لم يكن كافياً لضمان عدم تكرار هذا المشهد الاحتجاجي. وبالتأكيد، فإنه إذا ما تصاعدت عوامل الاحتقان الاقتصادية والاجتماعية في الفترة المقبلة، واقترنت مع أخرى سياسية بعد مسرحية الانتخابات، فإن احتمالات تفجّر موجةٍ جديدةٍ من الاحتجاجات تبقى قائمة. ولذلك تبدو الانتخابات مجرّد محطة تأسيسية لفصل جديد من التطورات، داخلياً وخارجياً.

لماذا الثأر من الرموز العبّاسية في العراق؟

سيّار الجميل

لن يهدأ بال النظام السياسي العراقي الحالي إلا بتدمير معالم العراق الحضارية المرتبطة بتاريخه الزاهر، نظراً إلى ارتباط النظام بنهج الغلو والثارات الذي تقوده إيران مع حقد أسود على رموز العراق، وذاكرته التاريخية منذ أكثر من ألف سنة مضت. لقد منعت قوات الأمن محاولة عصاباتٍ في تدمير نصب مؤسّس بغداد، الخليفة أبو جعفر المنصور، في كرخ بغداد. وهي عصاباتٌ مجهولةٌ مسلحّة بالفؤوس والمطارق، جاءت لهدم النصب الذي كان صمّمه الفنان خالد الرحال، والنصب رأس برونزي يقف على قاعدة عليا. كان استفزازاً غير مبرّر أثار عواطف العراقيين والعرب. بعد أيام، خرج علينا أحد شيوخ الشيعة الإيرانيين، مهدّداً بدعوتهِ إلى تدمير جامع الإمام أبي حنيفة النعمان ومرقده في الأعظمية ببغداد، واصفاً إياه بأبشع الصفات. وهذه نائبة أخرى في سلسلة إثارة فتن كبرى، ذلك أنّ أتباع مذهب أبو حنيفة هم الأغلبية في العالم الإسلامي.

بدأت هذه «المحاولات» منذ احتلال العراق 2003، إذ دمّرت عدة نصب مثلّت رموز العراق في التاريخ، ومنها تمثال المنصور نفسه وغيرها، وقد أعيد إصلاحه، وغدت ساحات النصب مأوى للنفايات والقاذورات. هكذا، ستبقى الهجمة مستمرّة ضدّ كلّ الرموز، حتى تدميرها بالكامل، وسيزداد العراق انقساماً اجتماعياً وتاريخياً، إذ كان منقسماً منذ أكثر من ألف سنة، ويصل الغلو المذهبي والطائفي إلى أقصى مراحله في أزمنة، ثم يخمد في أخرى. وهو السبب الحقيقي الذي جعل العراقيين غير منسجمين أبداً في ما بينهم، كونهم غير موّحدين في الرؤية إلى تاريخهم ورموزه، والتاريخ عند أغلبهم قد تحّول إلى «عقيدة» يغالون فيها كثيراً على حساب العقائد الأخرى.

لم يكن المنصور ولا غيره من الحكام والخلفاء، ملائكة، فأغلبهم مارس القوّة أو القسوة، واجتهد في حكمه، بعد أن لاقى عنتاً من جماعاتٍ وانتفضت عليه أخرى، ولكن لا يمكن أبداً الثأر ضدّهم بعد مئات السنين، أو وصفهم بالمجرمين (كذا)، بعيداً عن ذكر المنجزات الحضارية التي كان لها تأثيراتها في العالم كلّه. ولا يمكن لأيّة طائفةٍ قيّض لها حكم البلاد أن تمارس غلوّاً وتعصبّاً ضدّ الطرف الآخر وإقصاءه ومحو رموزه وتجاهل منجزاته وكسر إرادته. ولا يمكن تصدير الغلو الطائفي إلى العالم الإسلامي والعالم كلّه بوسائل استفزازية. وفي مناسباتٍ لا تعني شيئاً بالنسبة للعالم. كما أنّ العراق ليسَ ملكاً أو عقاراً مسجّلاً باسم طرفٍ واحد، كي يتصّرف به على هواه، فهو ملك لكلّ أهله، وعلى العراقيين جميعاً احترام رموز أحدهم الآخر وأماكن عبادتهم وعتباتهم.

يعدّ أبو جعفر المنصور المؤسس الحقيقي للدولة العباسية العظيمة، وعاش بين (714 - 775م)، وحكم بين 136 - 158 هـ (754 - 775م)، وكان من أهم البناة في التاريخ، وسمّي «داهية العرب» أكثر من ربع قرن: أربع سنوات كوالٍ للموصل وإقليم الجزيرة الفراتية و22 عاماً خليفة لإمبراطوريةٍ عظيمةٍ. ومن أعظم منجزاته تأسيس (وبناء) مدينة بغداد المستديرة عاصمة للدولة، وسماها مدينة السلام، فضلا عن دورهِ في إرساء قوّة الدولة، وتعزيز حكم سلالته بعد نجاح الثورة العباسية ضدّ حكم الأمويين، وتحالفَ العلويون معهم، باعتبار أن الطرفين من آل البيت. ونجحوا في القضاء على الأمويين قضاءً مبرماً وإبادتهم عن بكرة أبيهم. وانتصر العباسيون في فرض إرادتهم وأخذ الحكم، فبدأ العداء بينهم وبين العلويين الذين أخرجوهم من ملّة آل البيت، علماً أنّ العباسيين هم أحفاد العباس عم الرسول، في حين كان العلويون أحفاد علي بن أبي طالب. وعليه، الخلاف سياسيٌ على الحكم بالدرجة الأولى.

تأجّج الخصام ضدّ العباسيين بفعل دور الخراسانيين الإيرانيين، وقتل المنصور أبا مسلم الخراساني الذي كان يحرّض العلويين للاقتصاص من العباسيين، فكانت أن ثارت خراسان ضدّهم، والتي أخمدها المنصور في معركة الهاشمية بقوّة، فكثرت التمرّدات في أماكن متعدّدة من إيران ضدّ المنصور وضدّ العباسيين من بعده. ولتوطيد سلطته، أسس المنصور المقر الإمبراطوري الجديد ومدينة القصر مدينة السلام بغداد في قلب الإمبراطورية، وسيكون لها دورها الحضاري في العصور الوسطى، وغدت معقلاً للثقافة والحضارة العربيتين. وكانت مأهولةً بسكان من مختلف الأديان والثقافات قصدوها من كلّ العالم. وبضمنهم الأقليات المسيحية والزرادشتية واليهودية، وتمّ التواصل معهم باللغة العربية، وكثرت مدارسها وجامعاتها، وغدت مدينة عظيمة في العالم. واتبع المنصور سياسة قوية وأمنية في الحفاظ على الدولة من التفكّك مع مؤسساتها، وغدت من أثرى الإمبراطوريات في العالم. كان حكمه سلميًا إلى حدّ كبير، حيث ركّز على الإصلاحات الداخلية والزراعة ورعاية العلوم، فغدت بغداد مركزًا عالميًا للتعلم والمعرفة تحت حكم العباسيين. وكان المنصور نفسه عالما متبّحراً في العلوم واللغات، وشجّع الترجمة، وكتب في علم الفلك والرياضيات والطب والفلسفة، واهتمّ بالسريان، وخصوصا آل بختيشوع من الأطباء. وفي الوقت نفسه، كان غريمه الإمام جعفر الصادق عالما بالرياضيات والفلك أيضا، وقد درس على يديه مخترع علم الجبر، جابر بن حيان.

> هزم أبو جعفر المنصور العلويين الذين اتهموا المنصور بدسّه السم لجعفر الصادق فمات، ولم يُثبت أحدٌ صحة هذه التهمة

> تأجّج الخصام ضدّ العباسيين بفعل دور الخراسانيين

عزّز المنصور علاقاته الدبلوماسية مع الصين، وفرض الضرائب على البيزنطيين، وتحالف مع الكارولونجيين في فرنسا. ولمّا مات قرب مكّة، تعمّدوا أن يضيعوا قبره خوفاً من نبشه والعبث بعظامه. عند موته، كانت خزينة الخلافة تحتوي على 600 مليون درهم و14 مليون دينار! قال المنصور، وهو على فراش موته: ضحّينا بالأرواح من أجل مجرد حلم! نصح المنصور نجله المهدي في شؤون الدولة قائلا: «لا تنم، لأن أباك لم ينم منذ قدوم الخلافة. لأنه عندما يحلّ النوم على عينيه، تبقى روحه مستيقظة». وقال أيضا: «من ليس له مال فليس له رجال، ومن ليس له رجال يشاهد أعداءه يكبرون».

لقد وسّع الإيرانيون شقّة الخلاف بين العباسيين والعلويين الذين أرادوا الحكم للإمام جعفر الصادق، كونه من نسل علي. وقد وصل الخلاف إلى حد الثورة التي قمعها المنصور في 762-763م وهزم العلويين الذين اتهموا المنصور بدسّه السم للصادق فمات، ولم يُثبت أحدٌ صحة هذه التهمة! ومنذ ذلك التاريخ، كان المنصور وسلالته محلّ حقد وكراهية من الشيعة عموماً، باستثناء الدروز الذين اعتبروه أحد أئمتهم المقدّسين! وسواء اتفقنا أم اختلفنا في طبيعة حكم المنصور أو في طبيعة وجود مذهب أبو حنيفة النعمان أو غيرهما، فقد كان لأولئك تاريخهم وقوة منجزهم. ولم تزل آثارهم راسخةً في مجتمعاتنا، فليسَ من السهل أبداً أن تفرض إرادتك لمحو رمزيتهم من الذاكرة التاريخية.

(مؤرّخ عراقي)

انتخابات صومالي لاند وسؤال المصير

صهيب محمود

في كل حدث انتخابي في جمهورية صومالي لاند المعلنة من طرف واحد، يطفو على السطح سؤالٌ عمّا إذا كانت الانتخابات الديمقراطية والمباشرة كفيلةً بتحقيق الاعتراف الدولي المنشود لدى الصوماللانديين منذ ثلاثة عقود، حيث تمثّل انتخاباتها التعدّدية استثناء لافتًا في المنطقة وأفريقيا بأكملها، كما تؤكّده مؤشراتٌ وتصنيفاتٌ دوليةٌ، من بينها مؤشّر منظمة فريدوم هاوس للحريات والديمقراطية.

وقد صادفت الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت في مطلع شهر يونيو/ حزيران الحالي، والتي فازت فيها المعارضة على الحزب الحاكم، ذكرى مرور ثلاثة عقود من إعلان الانفصال عن الصومال، من دون أن تحقق اعترافا دوليا مباشرا، على الرغم من أن دولا كثيرة تتعامل معها كدولة الأمر الواقع. وبذلك افتتحت دول، مثل بريطانيا وتركيا والإمارات وإثيوبيا وجيبوتي وغيرها، مكاتب تمثيلية لديها. وحدها تايلاند ذهبت بعيدا، وتبادلت الاعتراف الدبلوماسي الكامل مع الطرف الصومالي لاندي، جزءا من سعيها إلى كسر العزلة المفروضة عليها من الصين في وجودها في أفريقيا.

وتقف هذه المساحة على عدة أبعاد سياسية وتاريخية وقانونية تخص قضية انفصال صومالي لاند، وهي أبعادٌ تعود إلى التكوّن التاريخي والسياسي للدولة الوطنية في الأراضي الصومالية من فترة البواكير الاستعمارية، فقد أرست الإدارات الاستعمارية، في أربعينيات القرن الماضي، أسس الدولة الحديثة في المجال الصومالي، من خلال إنشاء مجالس محلية يترأسها زعماء العشائر. ولم تعرف الأراضي الصومالية تاريخيا حكمًا مركزيًا موحدًا يسيطر على جميع أراضيه بشكل كامل، فقد ظلت السلطنات الإسلامية والعشائرية التاريخية تقتصر على رُقع جغرافية محدّدة في تواريخ معينة قبل الاستعمار الأوروبي. وبدورها، لم تؤسّس التجربة الاستعمارية الأوروبية الحديثة أي حكم مركزي موحد في النطاق الصومالي، بل عمد إلى تجزئة الأراضي الصومالية التاريخية إلى خمسة أجزاء: فقد سعتْ كلٌ من فرنسا وبريطانيا إلى السيطرة على طرق الإمداد والنقل في القرن الأفريقي لتأمين قناة السويس، بينما أرادت إيطاليا إنشاء مستعمرةٍ مماثلةٍ لمستعمرة كينيا البريطانية، للظهور بين أقرانها الأوروبيين أنها تنتمي أيضًا إلى الدول العظمى عبر الانضمام إلى نادي القوى المستعمِرة، وقضت هذه المعادلة الاستعمارية بأن أصبحت محميةً صومالي لاند تابعة للحكم البريطاني، بينما استعمرت إيطاليا الجنوب الصومالي، وسيطرت فرنسا على ما تسمى حاليا جيبوتي، بينما تقاسمت إثيوبيا وكينيا إقليمي الصومال الغربي وما سُمي لاحقًا «المقاطعة الشمالية الحدودية» (The North Eastern Provinc) الكينية على التوالي. إلا أنه لم يتبلور مفهوم الدولية الوطنية بصيغته القومية إلا مع وصول لحظة الاستقلال في بداية الستينيات، حيث سارعت صومالي لاند، كأول أراضٍ صومالية تنال الاستقلال، إلى الدخول بوحدة فورية مع الطرف الصومالي الجنوبي، والذي استمر تحت الحكم الإيطالي إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعدها دخل في عهدة أممية. وسارع الطرفان بتشكيل دولة قومية موحدة، تهدف إلى لمّ شمل جميع أجزاء الأراضي الصومالية الخمسة، وهذا ما يرمز إليه العلم الصومالي الذي تتوسّطه نجمة خماسية.

وقد اصطدمت الدولة القومية الصومالية بإشكالات بنيوية عديدة، فضلا عن هشاشة الصيغ السياسية والدستورية، تنضاف إلى ذلك، بطبيعة الحال، التعقيدات الجيوسياسية التي عاشتها الصومال منذ نشأتها إلى لحظة انهيارها، والتي تمثلت بمسألة واقعية الحدود الأفريقية التي لا يمكن المساس بها في المواثيق الإقليمية والقارّية في أفريقيا، وذلك حينما تمسّكت الصومال بمطالبة إقليمين، يقعان في ضمن نطاق سيادة الجارتين، كينيا وإثيوبيا، ما تسبب بحروب إقليمية أنهكت القدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة الصومالية، وشكّل عقبة كؤوداً في استقرار الدولة الصومالية مع جوارها.

وقد يصحّ القول، وبقليل من الحذر، إن الحالة الصومالية تشكّل استثناءً عن الإجماع الأفريقي على تقديس الحدود الاستعمارية، فهي إحدى الدولتين الوحيدتين في القارّة (إضافة إلى المغرب) اللتين رفضتا، بشكل قاطع، قبول الحدود الإقليمية إبّان تأسيس دولها الوطنية. ورفض الصومال توقيع جميع المعاهدات الإقليمية الرامية إلى حفظ الحدود الاستعمارية، وبالأخص تلك التي تُعيّن حدودها مع إثيوبيا وكينيا، بسبب الترسيمات الحدودية التي تركتها التجربة الاستعمارية في الأراضي الصومالية، حين عمدَ الاستعمار البريطاني إلى توزيع الأراضي الصومالية التاريخية على دول الجوار هِبات.

ولم يتوقف الوضع الإشكالي لولادة الدولة الجديدة بهذا الحد، بل ظهر على السطح فشل النخب القومية والوطنية الأخرى في إرساء أسس بناء وطني متين، حيث دخلت الكيانات المجتمعية في صراعاتٍ عشائرية وجهوية للاستحواذ على السلطة والمناصب. وتخلّلت العمليات محاولات انقلابية هادفة إلى تفكيك الوحدة كما في شأن انقلاب 1961، الذي قاده ضباط شماليون (من صومالي لاند)، أي بعد عام من تأسيس الوحدة، وشكّلت هذا التجارب بذور الفشل السريع لمشروع البناء الوطني. ومع دخول الدولة الصومالية في قبضة الحكم العسكري، تأجّجت الانقسامات العشائرية أكثر فأكثر، وخاض سياد بري في فترته حربًا مدمرة مع إثيوبيا في عام 1977، ومن رحم هذه الحرب، تفجّرت المكونات الاجتماعية ضد الدولة. وواجه النظام بالحرب الشاملة والطاحنة الإقليم الشمالي، وقصف المدن بالطائرات. ومن المعروف، في الأدبيات التاريخية، وصف مدينة هرجيسا (حاضرة صومالي لاند) ب«درسدن أفريقيا»، في إشارة إلى مدينة درسدن الألمانية التي قصفها سلاح الطيران، البريطاني والأميركي، في الحرب العالمية الثانية عام 1945. وهكذا، ونتيجة لانهيار الدولة في الصومال، وانجراف الجبهات الصومالية في أتون حرب أهلية طاحنة، برز انفصال صومالي لاند على السطح نتيجة موضوعية لتلك المقدّمات.

ومنذ إعلانها استرداد سيادتها في عام 1991، سعت صومالي لاند إلى توفير معايير الدول الحديثة وشروطها، وتطالب بالانضمام إلى المجتمع الدولي، بحجّة أنها تقوم على حدود «محمية صومالي لاند البريطانية» السابقة التي نالت الاستقلال فيها في 26 يونيو/ حزيران 1960، وأصبحت دولة مستقلة وذات سيادة، واندمجت بعد ذلك بأيام مع المستعمرة الصومالية الإيطالية السابقة في 1 يوليو/ تموز 1960. وتطالب بإلغاء ذلك الاندماج الطوعي بعد 31 سنة من الاستمرار، واستعادة حدودها الإقليمية لعام 1960.

وتتكئ سردية صومالي لاند على دعاوى سياسية وتاريخية وقانونية وحقوقية عديدة لتبرير الحق في الانفصال. ويعمدون إلى تحاشي مقارنة تجربتهم بالكيانات الكثيرة المطالبة للانفصال في أفريقيا، حيث إنهم يتقدّمون بدعاوى بديلة عدّة، منها: السعي إلى إحياء حق قديم في الدولة، والعمل على انفصال تصحيحي، جاء نتيجة إنكار حقّه في التمثيل الحكومي في حكومة الوحدة. كما يؤولون الثغرات القانونية التي رافقت عملية الوحدة، للتدليل على أن قانون الوحدة لم يكن شرعيا من أساسه. إلا أنه أيًا يكن، من الواضح أنه لا يكفي توفّر المبرّرات التاريخية أو القانونية أو السياسية لإنجاح عملية انفصال ما. وبالتالي، لم تحصل صومالي لاند على اعتراف أي دولة أو منظمة دولية في العالم، على الرغم من حيازتها الشروط الموضوعية لتأسيس دولة وفق اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933 بشأن حقوق الدول وواجباتها. والتي تشمل أركانها على أربعة معايير أساسية: سكان دائمون، أراضي محدّدة، حكومة فاعلة، قدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى. وتُحاجج سردية صومالي لاند الانفصالية بأنها توفّر هذا المعايير، ولكن، وكما توضحه نماذج عديدة في العالم، فإن الوفاء بهذه المعايير لا يمنح تلقائيًا الاعتراف كدولة مستقلة، وتجسّد صومالي لاند مثالًا صارخًا لذلك.

> قد يصحّ القول، وبقليل من الحذر، إن الحالة الصومالية تشكّل استثناءً عن الإجماع الأفريقي على تقديس الحدود الاستعمارية

> تتكئ سردية صومالي لاند على دعاوى سياسية وتاريخية وقانونية وحقوقية عديدة لتبرير الحق في الانفصال

أما موقف المجتمع الدولي من انفصال صومالي لاند، فيتّسم بنهج مزدوج؛ فمن ناحية يشيد العالم باستمرار نموذجها السياسي الديمقراطي، لكنه يقف رافضا أمام اعترافها كدولة، على عكس ما انتهج مع حالاتٍ مثل جنوب السودان وإريتريا، حين تدخل المجتمع الدولي والمنظمات القارّية (مثل الاتحاد الأفريقي) لصالح الانفصال، لكن العالم في الوقت نفسه، لا يتحمّس بدفع صومالي لاند للانضمام مرة أخرى إلى الصومال، كما حدث في الحالات الانفصالية التي تدخلت جهات دولية لصالح الدولة الأم، مثل حالة إقليم بيفرا في نيجيريا، حينما اعتبرت المنظمة إعلان انفصاله، في نهاية ستينيات القرن الماضي، مساسًا بالمصالح الأفريقية. وتكرّر الأمر نفسه في جُزر القُمر، عندما نصّب محمد باكار نفسه رئيسا، وأعلن انفصال جزيرة أنجوان في عام 2008. وردًا على ذلك، أعلن الاتحاد الأفريقي خطوة عسكرية ضد الإقليم، بمشاركة قواتٍ من السودان وتنزانيا والسنغال، مع دعم لوجستي من ليبيا وفرنسا، ونجح هذا التدخل العسكري في وضع حدٍ لمحاولة الإقليم بالانفصال.

أما أولوية الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في المسألة الصومالية فهي استعادة دولة فاعلة في الصومال، ومحاربة الجماعات الإرهابية والتخلّص من فواعل الما- دون- دولة في المشهد السياسي الصومالي. وتحيل الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى مسألة الاعتراف باستقلال صومالي لاند إلى الاتحاد الأفريقي. ويتمسّك الأخير بخطّه التقليدي في رفض أي محاولة انفصالية في القارّة. ونعتقد أن على الاتحاد الأفريقي إيجاد مقاربة جديدة للتعامل مع قضية صومالي لاند، تأخذ بالاعتبار بتعقيداتها التاريخية والسياسية والقانونية، خصوصا أنه أرسل بعثة تقصي حقائق إلى الإقليم في 2005، وأوصى تقريرها بأحقية صومالي لاند في الاعتراف بها دولة، إلا أنه لأسباب بقيت مجهولة، لم يرفع التقرير إلى المناقشات الوزارية.

والمثير كذلك أن صومالي لاند والصومال يجريان مفاوضات روتينية ومتقطعّة منذ عقد في عواصم دول الجوار والإقليم. وفي ظننا أنه في حال عدم تدخّل الاتحاد الأفريقي، لكونه المعني الأساسي بالتغييرات السيادية في القارّة، أو أي جهة دولية أخرى، لدفع الطرفين إلى التوّصل إلى تسوية نهائية، سيكون هذا الصراع مرشّحًا للاستمرار. وفي هذا الإطار؛ يطرح بعض فقهاء القانون الدولي سيناريو توجه صومالي لاند إلى أعلى جهة قضائية في الأمم المتحدة، المحكمة الدولية للنظر في قضيته، كما حدث في حالة كوسوفو، ومن الأرجح أن يجد مقبوليةً لقضيته إذا استمعت إليها المحكمة الدولية.

الخطوة الأخيرة بعقد انتخابات شعبية ومباشرة، أقرّت نزاهتها بعثات دولية وقارّية أشرفت على مراقبة حسن سيرها، كافية لطرح سيناريو عقد استفتاء شعبي لتقرير مصير الإقليم. ويعطى هذا الخيار حلا لأزمة مستعصية في القرن الأفريقي لأكثر من ثلاثة عقود، خصوصا أمام الانسداد الكبير لتطبيق مشروع الفيدرالية الصومالية، إلا أنه، من ناحية أخرى، كذلك، ستعني عقد الانتخابات البرلمانية والبلدية الكثير من ناحية تعزيز مبدأ محاسبة الحكومة، بعد فوز أغلبية المعارضة في البرلمان. ومن شأن هذا أن تعزّز العملية الديمقراطية في دولة استثنائية، قلّما يلتفت العالم إلى تجربتها.

(كاتب وباحث صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري**
▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads